

دراسة تحليلية للعلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

عصام حسين محمد حسن السعدي

مدرس مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة القاهرة

د/ أميرة محمد كمال

مدرس المحاسبة - كلية التجارة

جامعة القاهرة

أ.د/ هالة عبدالله الخولي

أستاذ المحاسبة - كلية التجارة

جامعة القاهرة

ملخص البحث:

تستهدف هذه الدراسة توضيح طبيعة العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وذلك في إطار نظري، يشمل تحديد الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، ثم عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بهذه العلاقة. خُصّ الباحث من تحليل تلك الدراسات، إلى وجود اهتمام من قبل الدراسات السابقة لاختبار العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل، ومدى تأثيرها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في الأسواق المالية بصفة عامة، والأسواق الناشئة (ومنها السوق المصري) بصفة خاصة. وفيما يتعلق بإتجاه وتأثير العلاقة بين درجة القدرة الإدارية والبيئة المعلوماتية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات، توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة جوهرية بينهما. أما فيما يتعلق بإتجاه وتأثير العلاقة بين درجة القدرة الإدارية، وبين ممارسات تمهيد الدخل، وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، اتضح للباحث أن نتائج الدراسات السابقة قد توصلت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية لدرجة القدرة الإدارية على مستوى أنشطة وممارسات تمهيد الدخل، ولكن تباينت أثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير

دراسة تحليلية للعلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل وآثارها على جودة المحتوى ...

د/ عصام حسين محمد حسن السعدي

المالية، حيث أظهر تحليلها وجود تعارض واضح في النتائج. لذا، يرى الباحث أنه من الملائم اختبار هذه العلاقة بالتطبيق العملي على سوق الأوراق المالية المصرية.
الكلمات المفتاحية: درجة القدرة الإدارية، ممارسات تمهيد الدخل، جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

Abstract:

This study aims to review literature concerning the relationship between degree of managerial ability and income smoothing practices and its effect on quality of the informational content of financial reports, in a theoretical framework, including identifying the conceptual framework of the study variables, and then presenting and analyzing previous studies. The researcher concluded that, there is interest from previous studies to test the relationship between managerial ability and income smoothing practices, and its effect on quality of the informational content of financial reports in financial markets in general, and emerging markets (including the Egyptian market) in particular. With regard to the direction and impact of the relationship between the degree of managerial ability and Information environment and disclosure level in corporate financial reports, the researcher concluded that there is a positive and significant relationship between them. As for the direction and impact of the relationship between the degree of managerial ability, income smoothing practices, and its effect on quality of the informational content of financial reports, It became clear to the researcher that the results of literature review have found a significant positive correlation

with the degree of of managerial ability at the level of income smoothing activities and practices, However, their effects on the quality of the informational content of financial reports varied, Where her analysis showed a clear conflict in the results. Therefore, the researcher believes that it would be appropriate to test this relationship with practical application on the Egyptian stock market.

Keywords: Degree of managerial ability, Income smoothing practices, Quality of the informational content of financial reports.

١. الأطار العام للبحث:

١/١ المقدمة:

ازداد الاهتمام مؤخراً بقضية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وانعكاساته على استقرار أو تذبذب أو إنهيار الشركات، وذلك عقب سلسلة الانهيارات والفضائح المالية التي تعرضت لها عدد من الشركات الكبرى في العديد من الدول - كان آخرها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨- والتي كان لمجالس إدارتها دوراً أساسياً في التلاعب عند إعداد التقارير المالية، وهو ما انعكس سلباً على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية (Dechow et al., 2010)، فضلاً عن أنها تساعدهم في ترشيد قرارات الاستثمار والإئتمان وتخصيص الموارد بدقة وتزويد من كفاءة أسواق المال (الصباغ، ٢٠١٩).

وبالرغم من أن الهدف الرئيس من إعداد التقارير المالية، يتمثل في تقديم المعلومات المفيدة الملائمة لعملية صنع القرار الاستثماري الرشيد التي يقوم بها مستخدمو تلك التقارير، وضرورة توافق تلك التقارير مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إلا أن جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على أرض الواقع

تختلف من شركة إلى أخرى (Choi & Pae, 2011). نتيجة لإتباع بعض الممارسات الإنتهازية للإدارة، كمحاولة للتأثير على توجهات مستخدمي التقارير المالية أو تضليلهم، لإعطاء صورة غير حقيقية عن أداء الشركة الفعلي.

٢/١ طبيعة المشكلة:

تعد المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصالح من مستخدمي هذه التقارير عند اتخاذهم للقرارات، غير أن تأثير تلك المعلومات على عملية صنع القرار، لا يعتمد فقط على قرار الإفصاح عن تلك المعلومات من عدمه، وإنما يعتمد بشكل أكبر على مدى جودة المحتوى المعلوماتي لتلك الإفصاحات (Ressas & Hussainey, 2014).

هذا، وتشكل التقارير المالية التي تعدها الشركات المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للمشاركين في سوق رأس المال، والهيئات التنظيمية، وغيرهم من الأطراف الأخرى أصحاب المصالح، ويعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصالح في تفسير المعلومات المحاسبية الأساسية، علاوة على الدور الهام الذي يؤديه المحتوى المعلوماتي لتلك الإفصاحات، في نقل المعلومات ذات القيمة إلى المشاركين في السوق بفعالية (Dechow & Schrand, 2004). ومن أهم العوامل التي تؤثر على السياسات المالية والنتائج التنظيمية للشركة، الخصائص الإدارية للمديرين وذلك وفقاً لنظرية المستويات العليا (Hambrick & The Upper Echelon Theory, 1984). Mason, 1984. ومن تلك الخصائص القدرة الإدارية. وقد اعتمدت العديد من الدراسات لاحقاً على تلك النظرية، وأكدت نتائجها على أن تبني المديرين لأساليب مختلفة في إدارة شركاتهم، تختلف باختلاف قدرتهم الإدارية، وهو ما يفسر التفاوت في مواقف الشركات ومن ثم قراراتها وأدائها (Gan, 2019; Yung & Chen, 2018).

في سياق متصل، توجد وجهتي نظر حول مدى تأثير درجة القدرة الإدارية للمديرين على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، حيث ترى وجهة النظر

الأولى وجود علاقة موجبة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، حيث أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة لديهم القدرة على تحسين أداء الشركة في المجالات المختلفة ومنها عملية إعداد التقارير المالية، وبالتالي لهم أثر موجب على إفصاحات التقارير المالية، ومن ثم ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في تلك التقارير (Baik et al., 2018; Demerjian et al., 2012)، وتعتمد وجهة النظر الأولى على نظرية "التعاقد الفعال Efficient Contracting". على النقيض، يرى أصحاب وجهة النظر الثانية أن هناك علاقة سالبة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، حيث أشار العديد من الباحثين إلى أن ارتفاع القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين يتيح لهم قدرة ومرونة أعلى في إختيار السياسات المحاسبية بما يحقق مصلحتهم الشخصية أو الإنتهازية على حساب مصلحة المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، وذلك من خلال انخفاض جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، بهدف التشويش أو التستر على الأداء الفعلي السيء، ومن أحد أدواته التلاعب في رقم الأرباح المفصح عنه (Yung & Chen, 2018; Graham et al., 2013) وتعتمد وجهة النظر الأخيرة على نظرية "التربح الإداري Rent Extraction" أو تعظيم المنفعة.

هذا، ويتمثل الهدف من التقارير المالية في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مركز الشركة ونتيجة أعمالها والتدفقات النقدية، بحيث تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي تلك المعلومات. ولأن هناك مرونة في معالجة بعض بنود الأصول والإلتزامات، والإيرادات والمصروفات تستطيع الإدارة الاختيار منها، مما يتيح لها استغلال هذه المرونة في التأثير على جودة رقم الربح المحاسبي للشركة، كوسيلة لتطويع رقم الأرباح، وهو ما يطلق عليه ممارسات تمديد الدخل (Chen et al., 2017). وعلى الرغم من أن التقارير المتضمنة أرباح ممهدة تُصبح أقل موثوقية، إلا أن هذه التقارير ليست مخالفة للسياسات والإجراءات المحاسبية. ولهذا، فإن المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى قد يتم تضليلهم بإتخاذ قرارات مبنية على أرقام محاسبية ممهدة

نتيجة لاختلاف إدارتهم لهذه الأرقام، مما يجعل التقارير المالية منخفضة الجودة، وأقل موثوقية، بما يؤدي إلى ارتفاع حالة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم الابتعاد عن الاستثمار في تلك الشركات، وفي النهاية انهيار قيمتها (Zhong et al., 2021).

في السياق ذاته، يلجأ المديرين التنفيذيين إلى ممارسات تمهيد الدخل من أجل تحقيق عدة أهداف، مثل: التأثير على مبلغ الضرائب المستحقة، واكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات، وتجنب إظهار تباين بنتائج أعمال منشأتها من فترة إلى أخرى. كما تلجأ أحياناً إلى تمهيد الدخل للتلاعب ببعض الحقائق أو إخفائها مؤقتاً عن أصحاب المصالح، الأمر الذي يستتبعه سوء توجيه الموارد المتاحة، واستثمارها في مشروعات ذات صافي قيمة سالبة بدلاً من استثمارها في مشروعات ناجحة (Baik et al., 2020; Demerjian et al., 2020).

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أن هناك جدلاً قائماً في نتائج الدراسات السابقة حول مدى التأثير الذي قد تحدثه درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وذلك من خلال تأثيرها على ممارسات تمهيد الدخل. فقد كانت نتائج الدراسات السابقة، بشأن هذه العلاقة، متباينة، ولم تقدم نتائج حاسمة بالشكل الكاف، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة معنوية، بينما أشارت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سالبة معنوية. وعليه، يتأرجح تفسير تأثير المديرين التنفيذيين - حسب درجة قدراتهم وكفاءتهم وأهدافهم وتطلعاتهم - على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بين نظريتي التعاقد الفعال والتربح الإداري، بما يؤثر في حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي علاقة درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين بممارسات تمهيد الدخل، وما هو أثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية؟

وفي إطار هذا التساؤل، يتناول البحث التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تؤثر درجة القدرة الإدارية على البيئة المعلوماتية ومستوى الإفصاح للشركات؟
- كيف تؤثر درجة القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على ممارسات تمهيد الدخل؟
- وهل تؤثر العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وممارسات تمهيد الدخل على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وفقاً للدراسات السابقة ذات الصلة؟

٣/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في "دراسة وتحليل العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسات تمهيد الدخل، وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية". وينبثق من هذا الهدف، الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
- دراسة وتحليل العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وممارسات تمهيد الدخل.
- دراسة وتحليل العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وممارسات تمهيد الدخل وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

٤/١ أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في توثيق العلاقة بين القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وممارسات تمهيد الدخل، وأثر هذه العلاقة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. كما يركز البحث على فكرة مفادها أن درجة القدرة الإدارية للمدير التنفيذي يمثل عامل مهم في جودة الأرباح المحاسبية والتقارير المالية بصفة عامة. فضلاً عن ذلك، فإن هذا البحث يكمل الدراسات السابقة التي تفسر الدور الذي قد تلعبه درجة القدرة الإدارية في شرح تباين جودة الإفصاح وإعداد التقارير المالية، الأمر الذي يعطي مؤشرات في تدعيم (أو الشك في) استمرارية واستدامة الشركات.

٥/١ منهج البحث:

يتمثل المنهج المستخدم في تحقيق هدف البحث، في تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة، وفقاً لما أسفرت عنه جهود الباحث، بهدف استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، ثم تحليلها، لإستبيان طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسات تمهيد الدخل وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية نظرياً.

٦/١ خطة البحث:

يستهدف البحث الحالي توضيح وتحليل طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسات تمهيد الدخل وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. لذا، قسم الباحث هذا البحث إلى أربع أقسام، تم تناول القسم الأول "الإطار العام للبحث"، أما باقي الأقسام والتي تتمثل في: القسم الثاني، والذي يتناول الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث. ثم القسم الثالث، والذي يستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة، ثم تحليلها. وأخيراً القسم الرابع، ويتناول خلاصة البحث ونتائجه.

٢. الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث:

قبل أن يشرع الباحث في مناقشة دراسات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع البحث، فإنه يرى أنه من الأهمية بمكان توضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات البحث التي وردت في الدراسات السابقة، وبما يتوافق مع موضوع البحث وطبيعة المشكلة البحثية، وذلك تمهيداً لتحليلها.

١/٢ الإطار النظري لجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

تؤثر جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على تصورات المستثمرين فيما يتعلق بمصداقية الإدارة، فالتقارير المالية ذات جودة المحتوى المعلوماتي المرتفعة،

تدعم ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في إدارة الشركة، وتزيد من اعتقادهم بأن المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعبر بصدق عن الأداء الحقيقي للشركة، بما سيؤدي إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على تخفيض حجم المخاطر التي يواجهها المستثمرون، ومن ثم تعزيز قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية (شعيب، ٢٠١٩).

ونظراً لأهمية قضية جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لمستخدمي تلك التقارير من جهة، وكفاءة أسواق رأس المال من جهة أخرى، يتناول الباحث بإيجاز هذا المتغير في النقاط التالية.

١/١/٢ مفهوم المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

يقصد بالمحتوى المعلوماتي Information Content في إطار الفكر المالي المعاصر بأنه "ذلك المحتوى الذي يؤدي إلى تغير في سعر أو عوائد الأسهم مع مرور الوقت نتيجة لطبيعة المعلومات المفصح عنها في ذلك المحتوى" (Lo & Lys, 2000).

أما في ظل النظرية المحاسبية، فقد تم تعريف المحتوى المعلوماتي بأنه "ذلك المحتوى الذي ينظر إليه على أنه غني بالأحداث والمعلومات المفيدة Informativeness". بمعنى أنه يتعدى كونه مجرد أرقام أو قيم محددة إلى ما هو أوسع من ذلك بكثير (Christensen & Demski, 2003).

أما المحتوى المعلوماتي للأرباح Information Content of Earnings، فقد تم تعريفه بأنه "درجة التغير في تقييمات المستثمرين للتوزيعات الاحتمالية للعوائد (أو الأسعار) المستقبلية، التي تنعكس بصورة جلية في درجة التغير التي تطرأ على قيمة أسهم الشركة عند الإعلان عن الأرباح" (Ross, 2016).

مما سبق، عرف الباحث المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بأنه "محتوى تفصح عنه الشركات يتضمن معلومات مالية وغير مالية، يتوقع أن يحدث تغيرات في عوائد (أو أسعار) الأسهم، تلك التغيرات قد تختلف باختلاف مدى جودة ومنفعة المعلومات المفصح عنها، بما ينعكس في نهاية المطاف على حالة عدم التأكد المصاحبة للمستثمرين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح".

٢/١/٢ أنواع المعلومات التي تحتويها التقارير المالية:

بناءً على التعريف الذي أورده الباحث للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، يتضمن هذا المحتوى نوعين من المعلومات، هما: معلومات مالية (كمية)، ومعلومات غير مالية (وصفية أو سردية)، وفيما يلي يستعرض الباحث كلا النوعين:

(أ) المحتوى المعلوماتي للإفصاحات المالية (الكمية)، المعلومات المالية (الكمية)

هي تلك المعلومات المفصح عنها في صورة رقمية، سواء في صلب القوائم المالية أو في أي جزء من التقارير المالية، ويعتبر الإفصاح المالي (الكمي) هو الوسيلة الأكثر شيوعاً التي تستخدمها الإدارة في توصيل المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصالح. وفي هذا السياق، اختبرت دراسة (Elrod 2010) أثر نطاق المحتوى المعلوماتي للإفصاحات المالية (الكمية) على كفاءة أسواق الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن تلك الإفصاحات لها انعكاسات على الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، ومن ثم على أسعار وعوائد أسهمها.

(ب) المحتوى المعلوماتي للإفصاحات غير المالية (الوصفية)، تعد المعلومات غير

المالية (الوصفية) المفصح عنها بالتقارير المالية من أهم وأبرز المعلومات التي يبحث عنها كافة فئات مستخدمي التقارير المالية، من حملة أسهم ومستثمرين ومقرضين ومحللين ماليين وغيرهم من أصحاب المصالح. ومن الملاحظ تزايد نسبة كمية المعلومات غير المالية المفصح عنها في التقارير المالية مقارنة بكمية المعلومات المالية في الآونة الأخيرة، بهدف تحسين البيئة المعلوماتية لتلك التقارير (Baik et al., 2018).

٣/١/٢ أهمية جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في سوق الأوراق المالية:

تعد معلومات التقارير المالية من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون وباقي أصحاب المصالح في أسواق الأوراق المالية، وتتمثل تلك الأهمية فيما يلي:

١. التأثير على القرارات الاستثمارية: إن عدم توافر المعلومات المحاسبية بجودة مرتفعة، أو توافرها بشكل غير عادل وغير متكافئ أمام حملة الأسهم والمستثمرين

وأصحاب المصالح الأخرى (حالة عدم تماثل المعلومات) يجعل سوق الأوراق المالية سوق مضاربة، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى التسعير غير العادل للأسهم. وقد أكدت دراسة (Roychowdhury et al., 2019) أن جودة إفصاحات التقارير المالية تساهم في توفير معلومات تفيد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وذلك في ظل ارتفاع حالة عدم التأكد المحيطة بفرص الربحية المتوقعة مستقبلاً.

٢. تقييم أداء الشركات: يوفر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية العديد من المؤشرات والمقاييس التي يتم استخدامها في إجراء التقييم الحالي والمستقبلي لأداء الشركات، وبالتالي تحديد الأسعار العادلة للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، بما يساعد مختلف أصحاب المصالح في تحديد أوجه الاستثمار الملائم لتوقعاتهم من حيث العائد والمخاطرة (عثمان، ٢٠١١).

٣. تقدم إشارات للسوق وتمثل أداة للرقابة: ترى نظرية المحاسبة الإيجابية Positive Accounting Theory أن محتوى التقارير المالية له بعدان، الأول: تقديم إشارات لسوق الأوراق المالية، والثاني: يمثل أداة لرقابة سلوكيات الإدارة، فمن خلالهما يكون للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية نتائج اقتصادية إيجابية في تخصيص موارد الشركة وفي قيمتها، بما يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات (Houcine, 2017).

٤. التغلب على مشكلتي الخطر الأخلاقي والاختيار العكسي: تساهم جودة المحتوى المعلوماتي في ردع السلوك الإنتهازي للمديرين من خلال متطلبات المعايير وتعزيز الشفافية، وبالتالي تتفق أهداف المديرين مع أهداف أصحاب المصالح، مما يستتبع ذلك من انعكاسات إيجابية على تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات وحالة عدم التأكد. فضلاً عن ذلك، يتوقع أن تساعد المستثمرين المرتقبين في اختيار الأسهم التي تلائم تفضيلاتهم الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة؛ نظراً لما يصاحب ارتفاع جودة المحتوى المعلوماتي من تحسين قابلية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات للمقارنة (Chen et al., 2011).

٥. التأثير على كفاءة سوق الأوراق المالية: انفتحت الأدبيات المحاسبية على أن كفاءة الأسواق المالية ترتبط بمدى توافر المعلومات بجودة مناسبة في الوقت المناسب،

وبدون تكلفة ولكل المشاركين في السوق. حيث أن ارتفاع جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية سيؤدي إلى التخفيف من حدة مشاكل الوكالة، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات القائمة بين المديرين وحملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم، وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى تحقيق تحسن محتمل في كفاءة أسواق الأوراق المالية (Houcine, 2017).

هذا، وقد خلص الباحث إلى أن التأثير والأهمية البالغة لجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية تظهر عليه في تأثيرها النهائي على كفاءة أسواق الأوراق المالية، حيث تؤثر تلك الجودة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، ودورها في تقييم أداء الشركات، وما تقدمه من إشارات للسوق وتمثل أداة لرقابة سلوكيات الإدارة، بما تساهم في التغلب على مشكلتي الخطر الأخلاقي (مشاكل الوكالة) والاختيار العكسي (مشكلة عدم تماثل المعلومات). ويترتب على ما خلص إليه الباحث - بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بقضية جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ودورها المؤثر في كفاءة أسواق الأوراق المالية - وجود حوافز لدى الباحثين لإيلاء مزيد من العناية والبحث عن دوافع التلاعب بجودتها والخصائص التي من شأنها التأثير عليها.

٤/١/٢ دوافع الإدارة في التلاعب بجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

يتم إعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية، التي تترك للإدارة مساحة من الحرية تخول لهم الاختيار بين مجموعة من البدائل المحاسبية، كالإختيار بين طرق الإهلاك وتقييم مخزون آخر الفترة، كما قد تترك للإدارة مساحة من التقدير الشخصي فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، كتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وعليه، يتمثل دوافع وأسباب الإدارة في التلاعب بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في الآتي:

١. رغبات ودوافع الإدارة الإنتهازية: تستغل الإدارة المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية بما يتفق مع رغباتها وأهدافها

الإنتهازية، فتستفيد منها بالقدر الذي يتيح لها التأثير في النتائج المالية المفتح عنها، سعياً نحو تحسين أداء الشركة على خلاف الواقع بما يؤدي في النهاية إلى التأثير على مصداقية وعدالة التقارير المالية، ومن ثم انخفاض جودة المحتوى المعلوماتي لها (Baik et al., 2020).

٢. ضعف الأداء المالي للشركة: أوضحت دراسة Ressay & Hussainey

(2014) أن الأداء المالي للشركة قد يدفع المديرين التنفيذيين إلى التلاعب في المحتوى المعلوماتي المفتح عنه في التقارير المالية. فإذا كان الأداء المالي جيداً، ستظهر التقارير المالية إفصاحات ذات محتوى معلوماتي جيد. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأداء المالي السيء، قد يؤدي إلى وجود حوافز لدى الإدارة لتقديم إفصاحات ذات محتوى معلوماتي ضعيف، للتستر والتشويش على هذا الأداء السيء. كما قد يدفعها ذلك أيضاً إلى الإفصاح عن قدرة الشركة على تحسين الأداء المستقبلي، بدلاً من اللجوء إلى الإفصاح الجيد عن الأداء السابق للشركة؛ وذلك لتشتيت انتباه مستخدمي التقارير المالية عن مسؤولية الإدارة عن تلك النتائج.

٣. ارتباط حوافز المديرين التنفيذيين خلال فترة تعيينهم بأداء الشركة: أشارت

دراسة (Baik et al. (2020 إلى أن أحد أبرز أسباب تلاعب المديرين التنفيذيين بالإفصاحات المقدمة بالتقارير المالية، هو ارتباط حوافز هؤلاء المديرين بأداء شركاتهم خلال فترة معينة، ففي بعض الحالات تتوقف العوائد النقدية وغير النقدية التي يحصل عليها المديرين التنفيذيين بصافي الربح الدوري، بدلاً من ارتباطها بصافي الأصول الحالية أو المستقبلية، وذلك بافتراض عدم تملكهم حصص ملكية في تلك الشركات، الأمر الذي يدفعهم إلى إظهار صورة جيدة للشركة أمام المستثمرين على خلاف الحقيقة، ضماناً لاستمرار حصولهم على مكافآتهم وإميازاتهم خلال فترة تعيينهم بالشركة.

مما سبق، يرى الباحث أنه من الأهمية البحث عن آليات وضمانات لمنع أو الحد من دوافع الإدارة التي تقود إلى التلاعب بجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، بما يؤدي إلى انخفاض مشاكل عدم تماثل المعلومات، ومن ثم ارتفاع كفاءة الأسواق المالية.

٥/١/٢ مقاييس جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

يمكن التعبير عن جودة التقارير المالية من خلال جودة محتوى التقرير أو شكل (طريقة عرض) التقارير المالية، وهناك اتجاهين رئيسيين لقياس الجودة، يعتمد الإتجاه الأول على جودة الأرباح المحاسبية، والثاني جودة الإفصاح المحاسبي (شعيب، ٢٠١٩؛ Haji & Wan, 2009). ويركز الباحث في هذا البحث على جودة رقم الربح المحاسبي.

هذا، ويوجد العديد من المقاييس التي تستخدم في تحديد مستوى جودة الأرباح المحاسبية؛ وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر مستخدمي التقارير المالية، ومن ثم اختلاف الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، فواضعي المعايير المحاسبية والمستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح الأخرى، تختلف وجهات نظرهم حول مفهوم جودة الأرباح المحاسبية تبعاً لاختلاف أهدافهم حيال استخدام التقارير المالية، وهو ما يستدعي بالضرورة استخدام مقاييس مختلفة لتقدير جودة الأرباح المحاسبية (زين الدين وآخرون، ٢٠٢١؛ Dechow & Schrand, 2004).

في هذا السياق، قامت دراسة Francis et al. (2004) بتصنيف مقاييس جودة الأرباح المحاسبية والمستخدمه على نطاق واسع في الدراسات السابقة، إلى مجموعتين: تناولت **المجموعة الأولى** منها، مقاييس الأرباح على أساس محاسبي، من خلال الاعتماد على الأرباح أو الاستحقاقات (بيانات محاسبية فقط)، وتشمل تلك المجموعة: جودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، والقابلية للتنبؤ، والاستمرارية.

أما **المجموعة الثانية**، فقد تناولت مقاييس الأرباح على أساس سوقي، وتعتمد هذه المقاييس على أسعار وعوائد الأسهم (بيانات محاسبية وبيانات عوائد الأسهم)، وتتمثل في: القيمة الملائمة، والتوقيت الملائم، والتحفظ.

هذا، وقد لاحظ الباحث أن الدراسات التي تناولت قياس جودة الأرباح المحاسبية قد ركزت على استخدام بعض المقاييس دون غيرها مثل: التحفظ المحاسبي والتوقيت الملائم وجودة الاستحقاقات. وعليه، يرى الباحث أن مقياس تمهيد الدخل، كأحد

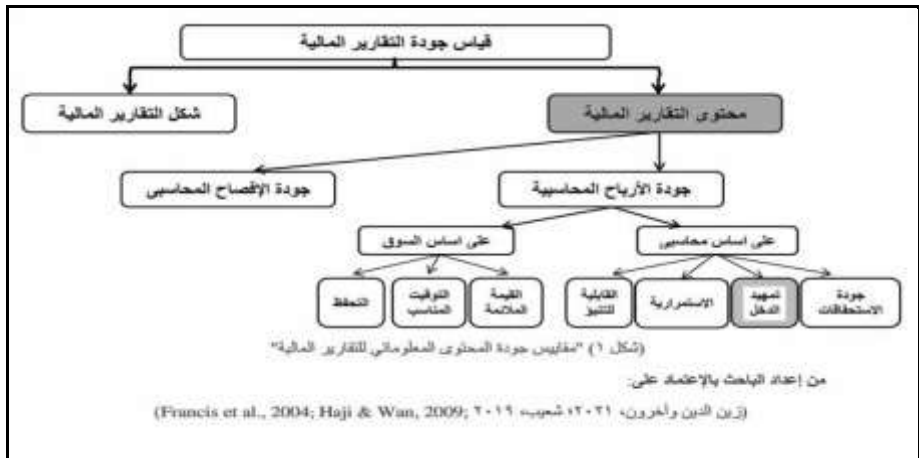
دراسة تحليلية للعلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل وأثرها على جودة المحتوى ...

د/ عصام حسين محمد حسن السعدي

مقاييس جودة الأرباح المحاسبية، من المقاييس التي لم يحظ بنفس القدر من الاهتمام من قبل الباحثون الأكاديميون، خاصة في البيئة العربية، لذلك سيقوم الباحث باستخدام تمهيد الدخل، وبحث مدى تأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية نظرياً.

جدير بالذكر، أن عمليات تمهيد الدخل تعتبر أحد العناصر الأساسية لعملية النظام المحاسبي، لأنه يؤثر على جودة رقم الربح، حيث إنه متى ما قامت الإدارة باستخدام سلطتها التقديرية والإنتهائية للتلاعب بالأرباح، سترتب عليه أن يكون رقم الربح المحاسبي أقل موثوقية عند قياس أداء الشركات؛ ومن ثم يؤثر سلباً على جودة رقم الربح المحاسبي المفصح عنه في التقارير المالية.

ويخلص (شكل ١) التالي، المقاييس المختلفة للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، والمقياس الذي سيعتمد عليه الباحث.



٢/٢ الإطار النظري والمفاهيمي لممارسات تمهيد الدخل

يعد أسلوب تمهيد الدخل الذي تقوم به الإدارة من أكثر أساليب إدارة الأرباح شيوعاً، وذلك من خلال استخدام المرونة في بعض السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للشركة، للحد من التقلبات في مستويات الدخل خلال السنوات

المتتالية، والتي تستهدف إظهار الدخل بشكل أكثر استقراراً، غير أن الأرقام المحاسبية الممهدة قد تصبح أقل موثوقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي التقارير المالية (Acharya & Lambrecht, 2015). وبالرغم من ذلك، فإن ممارسات تمهيد الدخل لا تتعارض مع السياسات والإجراءات المحاسبية؛ حيث أنها تستخدم المرونة المتاحة للإدارة في المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بغرض تحقيق أهداف معينة تتعلق بالشركة والإدارة.

ونظراً للأهمية التي تحظى بها جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، فإن هناك احتمالية لممارسة الإدارة أسلوب تمهيد الدخل، بما ينعكس على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. لهذا، ولمزيد من الإيضاح، يقوم الباحث بتناول متغير تمهيد الدخل في عدة نقاط فيما يلي:

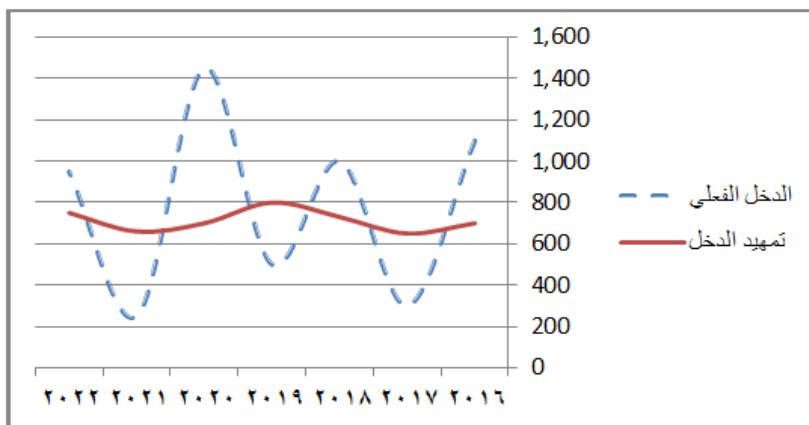
١/٢/٢ مفهوم ممارسات تمهيد الدخل:

يعتبر تمهيد الدخل أحد أهم أساليب إدارة الأرباح، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم تمهيد الدخل، فقد عرفته دراسة (Beidleman 1973) بأنه "التخفيض المتعمد لتقلبات مستوى الأرباح الحالية، كي تظهر بمستواها الطبيعي للشركة فهي تمثل محاولة من الإدارة لتقليل الانحرافات غير الطبيعية للأرباح إلى الحد المسموح به". من جانبها، أشارت دراسة (Mathews & Perera 1996) إلى أن تمهيد الدخل هو "مجموعة من الآليات التي تقوم بتخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل كبير وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير".

في سياق متصل، أشارت دراسة (Mulford & Eugene 2002) إلى أن ممارسة تمهيد الدخل هي "أحد أبرز أساليب إدارة الأرباح المصممة لتحويل الارتقاعات والانخفاضات في الأرباح، إلى سلسلة طبيعية، حيث تتضمن خطوات لتخفيض الأرباح خلال السنوات الجيدة وتخزينها، لاستخدامها في السنوات الضعيفة". وقد عرفت دراسة (Garizi et al. 2011) تمهيد الدخل بأنه "السلوك الواعي لتخفيض تقلبات الدخل الدوري". كما عرفته دراسة (Baik et al. 2020) بأنه "مجموعة الإجراءات

التي تتخذها الإدارة، استغلالاً للمرونة المتاحة لها في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية، للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، أي لمحاولة إظهار الدخل بشكل أكثر استقراراً".

في ضوء ما سبق، يمكن للباحث استخلاص تعريف لتمهيد الدخل ألا وهو "سلوك متعمد من جانب الإدارة، بقصد تخفيض حجم التقلبات في رقم الدخل الفعلي عن رقم الدخل المعتاد للشركة، وذلك من خلال استخدام الإدارة لسياسات وأدوات محاسبية معينة تتفق مع معايير المحاسبة، وبما يحقق دوافع وأهداف محددة مسبقاً". ويوضح (شكل ٢) طبيعة سلوك ممارسات تمهيد الدخل.



(شكل ٢) "طبيعة سلوك ممارسات تمهيد الدخل"

المصدر: إعداد الباحث

٢/٢/٢ دوافع ممارسات تمهيد الدخل:

تستهدف إدارات الشركات من جراء انتهاء ممارسات تمهيد الدخل تحقيق منافع متعددة، قد تتعلق بالضرائب أو كسب ثقة المستثمرين وتشجيعهم على الإستمرار في الاستثمار بالشركة، أو جذب مزيد من المستثمرين الجدد أو رفع قيمة أسهم الشركة من خلال تحقيق معدلات نمو مستقرة في الأرباح، حيث أن استقرار الأرباح بالنسبة

للمستثمرين يعد مؤشراً جيداً ومرغوباً فيه. ومن الملاحظ في الآونة الاخيرة توسع إدارات الشركات في استخدام ممارسات تمهيد الدخل. في المقابل، تم اعتبار هذا الأمر أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى وقوع إنهيارات في العديد من الشركات خاصة في الدول المتقدمة نتيجة التلاعب في أرباحها. هذا، ويمكن تقسيم تلك الدوافع إلى ثلاث مجموعات رئيسية (Faello, 2012; Shabani & Sofian, 2018):

(١) دوافع تعاقدية، تناولتها البحوث المحاسبية باعتبارها تمثل الأساس لفهم وتفسير السلوك الإنتهازي للمديرين، فعندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنياً على النتائج المحاسبية، يتولد لدى المديرين التنفيذيين الدافع لتمهيد الدخل، وذلك لتخفيض تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن بنود هذا التعاقد. وأهم هذه الدوافع هي: ارتباط خطط ومكافآت الإدارة بمعدل نمو ثابت للربح، والأمان الوظيفي، وتخفيض تكاليف الإقتراض والتمويل.

(٢) دوافع تشريعية وتنظيمية، تظهر الدوافع التشريعية والتنظيمية لتمهيد الدخل، عندما يتولد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة واستقرارها، تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين. وأهم هذه الدوافع: تجنب التكاليف السياسية وتخفيض الأعباء الضريبية.

(٣) دوافع سوق الأوراق المالية، يشكل الاستخدام الواسع للمعلومات المحاسبية من جانب المستثمرين والمحللين دافعاً للمديرين لتمهيد الدخل، في محاولة منهم للتأثير على الأداء السوقي للسهم خلال الأجل القصير. وأهم هذه الدوافع هي: عروض وخيارات الأسهم، والتوافق مع توقعات المحللين الماليين، من خلال تقديم صورة أو إنطباع عن انخفاض مخاطر الشركة ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها.

مما سبق، يرى الباحث أن الدافع الرئيس من قيام الإدارة بممارسات تمهيد الدخل هو الظهور بما يليق بها أمام الأطراف الخارجية المهتمة بالشركة من مستثمرين ومقرضين ومحللين ماليين وغيرهم من أصحاب المصالح، وذلك من خلال إظهار الأرباح بصورة أكثر استقراراً وثباتاً خلال فترة زمنية، بما يعود بالنفع عليهم في المقام الأول ثم الشركة وحملة الأسهم بعد ذلك.

٣/٢/٢ أنواع ممارسات تمهيد الدخل

يوجد نوعان مختلفان لتمهيد الدخل وهما: التمهيد الطبيعي Naturally والتمهيد المتعمد Intentionally. ويمكن القول بأن تمهيد الدخل الذي يعد أحد أشكال إدارة الأرباح لا يتضمن التمهيد الطبيعي للدخل (Eckel, 1981)، حيث ينتج التمهيد الطبيعي عن العمليات الطبيعية لتوليد الدخل في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها أو متعمد من قبل الإدارة، والتي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار، مثل استقرار الطلب على المبيعات. أما التمهيد المتعمد فيحدث نتيجة القرارات والإجراءات التي تتخذها الإدارة، وهو ينقسم إلى (عثمان، ٢٠١١ Albrecht & Richardson, 1990):

١. التمهيد الحقيقي Real Smoothing، ويعرف هذا الأسلوب بالتمهيد الاقتصادي، لأنه ينطوي على الأحداث الاقتصادية (معاملات مالية حقيقية)، فالإدارة تتخذ قرارات وإجراءات مرتبطة بأنشطة الإنتاج والاستثمار، وبالتالي القرارات التشغيلية، لهيكله الأحداث الاقتصادية بغرض تحقيق دخل ممدد مستهدف، وبما يؤثر على التدفقات النقدية للشركة، مثل: التلاعب (التأجيل) في المبيعات والمشتريات، أنشطة البحوث والتطوير، تسعير المخزون والإنتاج.

٢. التمهيد المحاسبي أو المصطنع Artificial Smoothing، وهو عكس التمهيد الحقيقي، فلا ينطوي على الأحداث الاقتصادية ولا يؤثر على التدفقات النقدية للشركة، وإنما يؤثر على الأرقام المحاسبية المعلن عنها في القوائم المالية للشركة، ولكي تتمكن الإدارة من تحقيق دخل ممدد، فإنها تقوم بالاختيار من بين السياسات المحاسبية المختلفة، والتعديل على التقديرات المحاسبية (مثل: تغيير عمر الأصول الثابتة)، وتغيير الطرق المحاسبية (مثل: تغيير طريقة تقييم المخزون أو طريقة حساب الإهلاك)، وذلك وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

هذا، ويرى الباحث أن التمهيد المصطنع (المحاسبي) الذي يعتمد على أساليب وسياسات دفترية (محاسبية) هو المفضل لإدارة الشركة، لأنه يعتمد على المرونة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية طبقاً للمعايير المتفق عليها، ودون أن تؤثر على

التدفقات النقدية الداخلية أو الخارجية للشركة، كما يعتقد الباحث أنها تؤثر على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ضعيفة الكفاءة، أما أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة العالية، فإن تلك الممارسات، والتي لا يترتب عليها تغيير حقيقي في قيمة الشركة، فإنها لن تؤثر على قرارات المستثمرين. كذلك، تعتبر عمليات وممارسات تمهيد الدخل منتشرة بشكل واسع في الجانب العملي والمحاسبي للشركات.

٤/٢/٢ الجدول الفكري حول ممارسات تمهيد الدخل

أشارت دراسة (Obaidat, 2017) إلى إن الوضع الأخلاقي لسياسة تمهيد الدخل وطبيعة ممارستها يعد أمراً موضع خلاف كبير، كما أن التمييز بين تمهيد الدخل الجيد (المعلوماتي) وتمهيد الدخل السيء (الإنتهازي) يعتبر أمراً صعباً نسبياً. لذا، تعد ممارسات تمهيد الدخل قضية جدلية في مجال الفكر المحاسبي، حيث يتم تمهيد الدخل ليتناسب مع متطلبات ادارة الشركات عندما ترغب في الإفصاح عن نتائج مالية مرغوب فيها.

هذا، وقد انقسمت آراء الباحثين في هذا الصدد ما بين مؤيد ومعارض. فأصحاب وجهة النظر المؤيدة لممارسات تمهيد الدخل، يرو أن الشركة تحقق مزايا متعددة جراء انتهاز تلك الممارسات، من أهمها (Obaidat, 2017; Hidayat et al., 2016; Garizi et al., 2011):

١. تخفيض المخاطر المنتظمة (مثل: مخاطر سعر الفائدة، الرافعة المالية) وغير المنتظمة (مثل: مخاطر الإدارة، الصناعة) التي تتعرض لها أسهم هذه الشركات، مما يعكس بدوره على أسعارها.
٢. يساهم تمهيد الدخل في تكوين علاقات طيبة مع العملاء والموردين والعاملين بالشركة.
٣. تحسين العلاقة بين المستثمرين والإدارة، حيث أن المستثمرين يمنحون مزيداً من الثقة للإدارة التي يمكنها تمهيد دخلها عن تلك التي تُظهر تذبذبات كبيرة في الدخل من عام لآخر، ومن ثم زيادة مكافاتهم، وكذلك تمسكهم بها، مما يعطي الإدارة الشعور بالأمان الوظيفي.

٤. عملية تمهيد الدخل تؤدي إلى تخفيض تكاليف الاقتراض التي تحصل عليها الشركة، مما يؤدي إلى تخفيض احتمال التعثر المالي والإفلاس.

٥. أن قيام الإدارة بتمهيد الدخل يساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتسمح لهم بإجراء تنبؤات أفضل عن الأرباح في المستقبل، وبالتالي تعتبر الأرباح التي تم تمهيدها مؤشراً على جودة الأرباح.

بناءً على ما سبق، فقد توصل أصحاب وجهة النظر الأولى إلى ضرورة تبني إدارات الشركات لتلك الممارسات، لافتين النظر إلى أن تمهيد الدخل قد يمثل أداة إشارة معلوماتية تستخدمها الإدارة للكشف عن معلوماتها الخاصة حول الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، الأمر الذي يحد من عدم تماثل المعلومات في ظل علاقات الوكالة، ويرفع من قيمة الشركة بالإضافة إلى دوره في تجنب الآثار السلبية لتقلبات الأرباح، وعلى وجه الخصوص المخاطر الناتجة عن هذه التقلبات، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع محتمل في أسعار الأسهم.

على النقيض مما سبق، يوجه أنصار وجهة النظر المعارضة لممارسات تمهيد الدخل، العديد من الانتقادات لإتباع تلك الممارسات، لعل أهمها (e.g., Firmansyah & Herawaty, 2019; Harnovinsah & Indriani, 2015):

١. ينتج عن عملية تمهيد الدخل إفصاح غير عادل عن الدخل، بما يؤدي إلى حصول مستخدمي القوائم المالية - وبصفة خاصة المستثمرين - على معلومات مضللة وغير كافية عن الدخل، لاستخدامها في تقييم استثماراتهم في الأوراق المالية، ومن ثم اتخاذ قراراتهم.

٢. تخفي ممارسات تمهيد الدخل المخاطر الحقيقية للاستثمار، حيث أن التخفيض المتعمد لتقلبات الأرباح حول مستوى معين، يؤدي إلى انخفاض المخاطرة التي تقاس بالاختلاف في الأرباح، فإذا كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة يتسم بالمخاطرة العالية مثل شركات البترول أو شركات تكنولوجيا المعلومات، فإن تمهيد الأرباح لا يمكن المستثمرين من تقييم أثر المخاطرة الملازمة للنشاط، على نتائج أعمال الشركة من فترة لأخرى، مما يؤدي إلى توقعات واستنتاجات مضللة.

٣. تعتبر ظاهرة تمهيد الدخل سلوكاً متعمداً من جانب الإدارة، قد تلجأ الإدارة إلى استخدامه بصورة إنتهازية للتأثير على قرارات الآخرين، فالأصل في الفكر المحاسبي أن الأرقام المحاسبية تستخدم كأساس للتعاقد والمساءلة عن التزام الإدارة بشروط العقود المبرمة، وكذلك عن أرقام الربح المحاسبي باعتبارها أكثر المعلومات المحاسبية أهمية بالنسبة لكافة أطراف العلاقات التعاقدية. لذا، فإن الإدارة يمكنها أن تستخدم مرونة السياسات والأساليب المحاسبية لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح المستثمرين وغيرهم من الفئات التي تعتمد على معلومات الربح المحاسبي عند اتخاذ القرارات.

مما سبق، يرى مؤيدي وجهة النظر الثانية أن تمهيد الدخل مهما كانت مبرراته فإنه يظل سلوكاً إنتهازياً، تمارسه الإدارة بهدف التحريف المتعمد للتقارير المالية، مما ينتج عنه إفصاح غير عادل، ومن ثم انخفاض في جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية، الأمر الذي يستتبعه تقييم خاطئ للمستثمرين لمخاطر وعوائد أسهم تلك الشركات، وعندما تقوم الإدارة باستخدام سلطتها التقديرية والإنتهازية للتلاعب بالأرباح، فسيصبح رقم الربح المحاسبي أقل موثوقية لقياس أداء الشركات؛ وهو ما يؤثر سلباً على جودة رقم الربح المحاسبي المفصح عنه في القوائم المالية.

هذا، ويرى الباحث أن ممارسات تمهيد الدخل الإنتهازية تعد عملية غير أخلاقية وغير مرغوب فيها، لما يشوبها من غش أو تضليل أو إخفاء للحقائق من قبل الإدارة، بغية خداع مستخدمي القوائم المالية - خاصة المستثمرين - وذلك عند اتخاذ قراراتهم في ضوء رقم الدخل الممهد، مما يؤدي إلى انخفاض جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ومن ثم تجعل التقارير المالية عرضة للشك وعدم المصادقية. أما ممارسات تمهيد الدخل غير الإنتهازية (المعلوماتية) المبنية على كفاءة وقدرة الإدارة الواعية، فتعد سلوكاً مرغوباً فيه في سوق الأوراق المالية؛ حيث أنها تستهدف الحفاظ على القيمة النفعية المستهدفة لتمهيد الدخل، وتحسين عملية الاتصال ونقل معلومات مفيدة إلى المستثمرين.

٥/٢/٢ تأثير ممارسات تمهيد الدخل على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

يعتبر استقرار الربح المحاسبي واستمراريته معياراً أساسياً لتقييم أداء الشركات والحكم عليها، وعاملاً مهماً لتدعيم ثقة المستثمرين فيها، الأمر الذي دفع العديد من الشركات التي تعاني من تقلبات في أرباحها أو خسائرها إلى تبني سياسة تمهيد الدخل، تجنباً لمخاطر عدم استقرار الأرباح التي لم تكن لتتجنبها من خلال أدائها الفعلي، إلا أن الإيجابيات المتوقعة تحقيقها من خلال ممارسة تمهيد الدخل لن تمنحه المشروعية، ولن تخرجه من إطار التلاعب المحاسبي، لما قد ينتج عنه من تأثير مقصود في الإشارات الضمنية التي تحملها التقارير المالية وترسلها لمستخدميها، والتي تمثل في مجموعها ما يسمى بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

ولقد كانت نتائج الدراسات حول هذا الموضوع متعارضة، حيث أشار إتيان من الباحثين إلى وجود تأثير لتمهيد الدخل على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وذلك من خلال تأثيرها على العوائد والأرباح. في هذا الصدد، توصلت دراسة Reza & Mortrza (2014) إلى أن الإعلان عن أرباح غير متوقعة ناشئة عن دوافع تمهيد الدخل له محتوى معلوماتي يزيد من قدرة المستثمرين على فهم وتفسير معنى الأرباح بشكل جيد، وما يستتبع ذلك من زيادة ثقة المستثمرين في تلك الأرباح، وينعكس ذلك في شكل زيادة لأسعار الأسهم والعوائد غير العادية في سوق الأوراق المالية. كما توصلت دراسة Al-Qaisi (2011) إلى وجود أثر لتمهيد الدخل على العوائد غير العادية، وأيضاً دراسة Martinez & Castro (2011) ترى أن الشركات التي تكون أرباحها ممهدة، تُظهر عوائد غير عادية أكبر مقارنة بالشركات ذات الأرباح غير الممهدة في فترة إعلان التقارير المالية، وتكون مخاطرها أقل، الأمر الذي يحد من التشوهات المحتملة في أسعار الأسهم، ويؤدي إلى زيادة قيمة الشركة. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة Dewi et al. (2018).

على النقيض، فقد أشار باحثون آخرون إلى عدم وجود تأثير لتمهيد الدخل على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. حيث توصلت دراسة Firmansyah & Herawaty (2019) إلى عدم وجود علاقة بين تمهيد الدخل الحقيقي أو المصطنع

وبين المحتوى المعلوماتي للأرباح، كما توصلت عدة دراسات إلى عدم وجود تأثير لتمهيد الدخل على العوائد غير العادية، ومن ثم على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية والذي تعتبر العوائد غير العادية مقياساً لها، الأمر الذي يشير إلى أن المستثمرين لا يستطيعون التمييز بين الشركات التي تمهد دخلها والشركات التي لا تمهد دخلها (Harnovinsah & Indriani, 2015; Garizi et al., 2011).

جدير بالذكر، أن اكتشاف ممارسات تمهيد الدخل في الأسواق المالية قد ينعكس بشكل سلبي في أسعار الأسهم وعوائدها، وذلك نتيجة فقدان الثقة في جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بتلك الشركات وبالتالي تراجع الاستثمار فيها. وقد أكد ذلك دراسة (Dechow et al., 1996) والتي أشارت إلى أنه عند اكتشاف التلاعب برقم الأرباح يكون له انعكاسات في سوق الأوراق المالية على سعر السهم، حيث توصلت تلك الدراسة إلى أنه عندما تم الإعلان عن قيام إحدى الشركات بالتلاعب، انعكس أداء السوق على أسعار أسهمها وانخفض سعر السهم لتلك الشركة بنسبة ٩%.

مما سبق، استنتج الباحث من نتائج الدراسات السابقة وجود تعارضاً واضحاً حول أثر تمهيد الدخل على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ويرجع ذلك التعارض إلى اختلاف كفاءة الأسواق المالية موضع التطبيق، والتي تعكس ضمناً درجة اعتماد المستثمرين على التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم، ومستوى إدراك المستثمرين ووعيهم لأثر الطرق المحاسبية في التقارير المالية وعدم انخداعهم بها، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية للسوق المالي، والتي تساهم في تحديد علاقة الربح المحاسبي بالعوائد غير العادية وتأثيره فيها، الأمر الذي يجعل أثر تمهيد الدخل على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية يختلف من سوق مالي لآخر، ومن فترة زمنية لآخرى، فضلاً عن أثر طرق القياس على نتائج تلك الدراسات. ولما كان قرار إتباع أو عدم إتباع تلك الممارسات تقع مسؤولياتها على عاتق الإدارة، ونظراً لهذا الدور وآثاره المتعددة، يقوم الباحث فيما يلي بإلقاء الضوء على الإطار النظري والمفاهيمي للقدرة الإدارية.

٣/٢ الإطار النظري والمفاهيمي للقدرة الإدارية:

تعد القدرة الإدارية من السمات والخصائص الإدارية التي حظيت باهتماماً بالغاً في الآونة الأخيرة نظراً لتأثيرها على القرارات الاستراتيجية بالشركة ونتائجها الاقتصادية، وبالتالي أصبحت محدداً رئيساً لنجاح الشركات واستدامة أدائها في بيئة الأعمال المالية المعاصرة. لذا، فإن الشركات التي يتوافر لديها مديرين ذوي قدرات إدارية مرتفعة تستطيع جذب الاستثمارات وتدبير الاحتياجات التمويلية والدخول إلى أسواق رأس المال بشكل أكثر سهولة مما يؤثر بدوره على السياسات المالية للشركة، وتتضمن القدرة الإدارية المهارات والأسلوب الإداري والمعرفة والموهبة والخبرات الشخصية التي تمكن المديرين من إستغلال وتخصيص الموارد المتاحة وتحويلها إلى إيرادات، مما يخفض من الهدر ويساهم في تكوين قيمة اقتصادية للشركة في الأجل الطويل (Demerjian et al., 2013). ولمزيد من التوضيح، يتم عرض موجز لأهم النقاط في هذا المتغير فيما يلي.

١/٣/٢ مفهوم القدرة الإدارية:

اهتمت العديد من الدراسات بإيجاد تعريف للقدرة الإدارية. أشارت دراسة (Demerjian et al. (2012) فقد عرفت القدرة الإدارية بأنها "مدى كفاءة المديرين في توليد الإيرادات من الموارد الاقتصادية المحددة المتاحة للشركات"، وبالتالي يفترض أن الشركات التي يعمل بها مديرين ذوي كفاءة عالية تستطيع توليد أقصى إيرادات ممكنة من الموارد الاقتصادية المتاحة بالشركة، وأن تكون في وضع أفضل لبقائها واستمرارها من الشركات التي ليس بها مثل هؤلاء المديرين، وكذلك الوفاء بالتزاماتها، وتحسن قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها.

كما تناولت دراسة Choi et al. (2015) مفهوم القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أنها "قدرة هؤلاء المديرين على توليد الأرباح من خلال الاستخدام الفعال لموارد الشركة والتأثير الإيجابي على قرارات الاستثمار والأنشطة المنتجة للدخل والجهود التي تخفض التكاليف". وعرفت دراسة إبراهيم (٢٠١٧) القدرة الإدارية بأنها "الخبرات والمعرفة اللازمة التي تمكن المديرين من تكوين وإدارة

موارد الشركة بكفاءة والقدرة على تحديد التغيرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغيرات أحوال السوق التي ستؤدي في النهاية إلى زيادة قدراتهم على قيادة الشركات التي تعمل في ظل أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً وخلق قيمة لأي منظمة". وعرفت دراسة (Rahman et al., 2020) مفهوم القدرة الإدارية بأنها "كافة التصرفات التي يقوم بها المديرين التنفيذيين في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية للشركة من خلال الاستخدام الكفؤ لمواردها المتاحة".

هذا، وقد أشارت دراسة (Andreou et al., 2017) الى أن القدرة الإدارية للمدير تتمثل في "الفهم والاستخدام الكفاء لموارد الشركة"، وأضافت، أن تلك القدرة تمثل أحد الموارد ذات القيمة للشركة، كما تساعد في توليد مزايا تنافسية لصالح الشركة في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بعملية إدارة وإعداد التقارير المالية، تتمثل القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين في المعرفة والمهارة على فهم وتطبيق معايير المحاسبة بمرونة تتناسب مع ظروف الشركة، بما يؤدي إلى قدرة مرتفعة على الحصول على المعلومات وتركيبها ودماجها ضمن نماذج بناء التقديرات والتنبؤات، بحيث يؤدي إلى صياغة أحكام وتقديرات وتنبؤات أكثر دقة وموثوقية، وهو ما يؤثر تأثيراً موجباً على عملية إعداد التقارير المالية من حيث توافر محتوى معلوماتي ذو جودة مرتفعة في التقارير المالية، وزيادة دقة تنبؤات الإدارة للأرباح، وبالتالي تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهذا سيؤدي إلى زيادة إعداد متابعي المحللين الماليين لسهم الشركة، وبالتالي زيادة دقة تنبؤاتهم نتيجة لإقتراب توقعاتهم مع الأداء الفعلي للشركة فيما بعد (Baik et al., 2018; Demerjian et al., 2013).

في ضوء ما سبق، يتضح للباحث أن القدرة الإدارية تستند على مجموعة من السمات التي يتمتع بها المديرين التنفيذيين مثل (المعرفة، الخبرات الشخصية، وغيرها) والتي تمكنهم من فهم طبيعة بيئة الأعمال وتساعدهم على الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة، وبالتالي التأثير الإيجابي على عملية اتخاذ القرارات وتحديد السياسات المتبعة بالشركة، مما ينعكس على عملية التداول وسيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية، وفي النهاية تحقيق

قيمة تنافسية للشركة. هذا، وقد عرف الباحث القدرة الإدارية بأنها "مدى قدرة فريق الإدارة من استخدام موارد الشركة المحدودة بكفاءة، وتحويلها إلى أقصى إيرادات ممكنة للشركة، ويحدث ذلك من خلال قدرتهم على فهم البيئة والظروف المحيطة بالشركة، بما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة في الوقت المناسب، بما يعزز من أداء الشركة وقيمتها، ويحسن من قدرة الشركة على الاستدامة".

٢/٣/٢ أهمية القدرة الإدارية:

حظيت القدرة الإدارية منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن بأهمية بالغة، نظراً للعديد من الآثار الناتجة من هذا المورد البشري الذي لا يقل أهمية عن باقي موارد الشركة الأخرى، وفيما يلي عرض لأهم تلك الآثار:

(١) تأثيرها على السياسات والقرارات الإستراتيجية والأداء المالي للشركات:

قبل ثمانينات القرن الماضي، تجاهل الباحثون تأثير القدرة الإدارية على سياسات الشركة، على افتراض أن للمديرين كفاءات متجانسة إلى حد كبير، وبالتالي تأثيرهم محدود على النتائج الاقتصادية للشركات. ولكن من الملاحظ، أنه بعد أن قدمت دراسة Hambrick & Mason (1984) نظرية المستويات العليا والتي أشارت إلى أن العوامل السلوكية تؤثر في عملية إتخاذ القرارات داخل الشركات، ومن ثم إمكانية التنبؤ بالقرارات الإستراتيجية والنتائج التنظيمية للشركات بشكل كبير بناءً على تلك الخصائص، واستناداً على فروض نظرية المستويات العليا، توالت الأبحاث والدراسات التي قدمت أدلة داعمة لتلك الفرضية، من حيث تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على سياسات وقرارات وأداء ونتائج ومستقبل الشركات، وكذلك تفسر التفاوت في أداء الشركات (Al-Shaar et al., 2022; Andreou et al., 2017). كما تمنح المديرين التنفيذيين القدرة على إتخاذ قرارات استثمارية إستراتيجية قادرة على أحداث تغييراً جوهرياً في قيمة شركاتهم، فضلاً عن أحداث طفرة في ثروات المساهمين. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل قد يمتد إلى تأثير المشاركين في السوق بوجود مديرين تنفيذيين ذوي قدرة إدارية مرتفعة لدى

الشركات، ويرجع السبب في ذلك إلى ثقتهم في قدرة هؤلاء المديرين على إحداث جودة حقيقية في الشركة نتيجة لخبراتهم في بيئة الأعمال، وبالتالي فإن ذلك سوف يكون له بالغ الأثر على عملية التداول وسيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية (Yung & Chen, 2018).

هذا، وقد أشارت دراسة Luo & Zhou (2017) إلى أن المديرين التنفيذيين هم الأكثر دراية ومعرفة بأعمال الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، فضلاً عن قاعدة العملاء الحاليين والمرتقبين وكذلك الحالة الاقتصادية للشركة، بما يؤدي إلى قدرة أعلى على تحقيق نتائج تشغيلية أفضل، ومن ثم خلق مزيد من التوقعات الإيجابية حول الأداء الخاص بالشركة. وقد توصلت دراسة Chatjuthamard et al. (2016) إلى أن المديرين الأكثر قدرة يستطيعون فهم وتطبيق المعايير المحاسبية بمزيد من المرونة، وبالتالي التأثير على جودة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، وبناء تقديرات مستقبلية بشكل أكثر مصداقية. وخُصت دراسة Bhutta et al. (2021) إلى أن المديرين ذوي القدرات المرتفعة يعتبرون من أهم الموارد غير الملموسة في الشركات، حيث يعززون من أداء الشركة وقيمتها.

(٢) المساهمة في تحسين كفاءة الاستثمار:

حيث تساعد القدرة الإدارية المرتفعة للمديرين التنفيذيين في تحسين كفاءة الاستثمار على مستوى الشركة، ويرجع السبب في ذلك إلى قدرتهم على اقتناص الفرص الاستثمارية المناسبة وإختيار أفضل المشروعات التي تحقق أعلى صافي قيمة حالية، لدعم النمو الداخلي والخارجي للشركة والتي من شأنها تعظيم قيمة الشركة، وبالتالي زيادة ثروات حملة الأسهم (Gan, 2019).

(٣) المساهمة في تخفيض الضغوط المالية:

تساعد القدرة الادارية المرتفعة للمدير التنفيذي، في تخفيض الضغوط المالية على الشركة، حيث أنها تمكن المديرين من تحديد التغيرات الاقتصادية التي تواجهها الشركة بدقة، وتفسير الاختلاف في الأداء المالي للشركات والتأثير على السياسات المالية والتمويلية، ومن ثم تمكن هؤلاء المديرين من الدخول إلى أسواق المال بشكل

أكثر سهولة، والحصول على التمويل المطلوب من مصادره الخارجية المختلفة بأقل تكلفة ممكنة، وقت الحاجة إليه (إبراهيم، ٢٠١٧). كذلك، قد تساهم القدرة الادارية المرتفعة للمدير التنفيذي في ارتفاع التصنيف الإئتماني لشركته مقارنة بغيرها من الشركات (Bonsall et al., 2017).

(٤) تحسين البيئة المعلوماتية للشركات:

حيث استنتجت دراسة Baik et al. (2018) أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات المرتفعة يعززون بيئة معلومات الشركات، ويعملون على تحقيق الإفصاح الشامل في التقارير المالية. كما أن القدرة الإدارية المرتفعة ينظر إليها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح على أنها بمثابة شهادة جودة في بيئة معلومات الشركة، حيث تعمل على زيادة شفافية التقارير المالية وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

(٥) تخفيض تكاليف الوكالة:

من خلال تحسين مستوى الإفصاح وتعزيز الشفافية بالتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة وفي التوقيت المناسب لكافة الأطراف من أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، مما يخفض من مستوى عدم تماثل المعلومات بين الشركة ومستخدمي التقارير المالية، وبما ينعكس على ارتفاع جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. فضلاً عن ذلك، يقوم المديرون الأكثر قدرة إدارية بإطلاع المستثمرين على الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يعظم من قيمة الشركة. وفي النهاية تخفض القدرة الإدارية من تكاليف الوكالة (عبدالمجيد، ٢٠٢١).

بناءً على ما سبق، يستنتج الباحث أن القدرة الإدارية تعد أحد العوامل الرئيسة لنجاح الشركات، وأنها حصيلة الخصائص والخبرات الشخصية للمديرين التنفيذيين، ويستطيع المديرين الأعلى قدرة تحديد التغيرات الاقتصادية لشركاتهم، كما يستطيعون تعظيم قيمة تلك الشركات، وتسويق تلك القيمة إلى الأطراف الخارجية بشكل أفضل، ومن ثم تخفيض مشاكل عدم تماثل المعلومات وحالة عدم التأكد ما بين الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى. كذلك، يكون للمديرين سلطة إتخاذ كافة

القرارات للشركة مثل: القرارات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وغيرها، فضلاً عن تحديد السياسات المحاسبية الخاصة بإعداد التقارير المالية وما تحويه من إفصاحات أو معلومات، كما تعمل القدرة الإدارية على تحسين البيئة المعلوماتية للشركة من خلال تدفق المعلومات المتاحة لدى المديرين ذات القدرة والسمعة المرتفعة عن الشركة إلى أسواق المال، بالإضافة إلى قدرة المديرين على تخزين المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والتي تنعكس على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، مما يشير إلى زيادة جودة المحتوى المعلوماتي مع زيادة القدرة الإدارية للمديرين. أما من وجهة نظر المستثمرين، تزداد قيمة الشركة مع زيادة قدرة وكفاءة مديرها التنفيذيين، وبالتالي تنخفض مشكلة عدم تماثل المعلومات ما بين الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى للشركة، وهذا يدل على أن القدرة الإدارية تمثل مؤشراً لمساعدة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

٣/٣/٢ طرق قياس القدرة الإدارية:

يعد قياس القدرة الإدارية أمراً هاماً للعديد من الدراسات التي تستهدف دراسة وتحديد المساهمات الإدارية للمديرين على قراراتها الاستثمارية والتمويلية وغيرها، ومن ثم على أداء وقيمة الشركة. هذا، وقد اعتمدت الدراسات السابقة عند قياس القدرة الإدارية على عدة مقاييس للإستدلال على القدرة الإدارية للمديرين، من أهمها (Demerjian et al., 2020; 2012):

(١) **الإستشهاد بأداء المدير من خلال وسائل الإعلام**، والتي تتمثل في عدد المقالات التي تشيد بأداء مدير تنفيذي معين في وسائل الإعلام خلال خمس سنوات سابقة. حيث غالباً ما يتم الإشادة بأداء المديرين التنفيذيين الأكثر قدرة في وسائل الإعلام. ويعاب على هذا المقياس أن التغطية الإعلامية تهتم فقط بمتابعة الشركات كبيرة الحجم فقط. (٢) **معدل العائد على الأصول المعدل بالصناعة**، وذلك لمدة ثلاثة سنوات للمدير لكل شركة، ويتم حساب هذا المقياس باستخدام صافي الدخل قبل البنود غير العادية مقسوماً على متوسط العائد على الأصول مطروحاً منه متوسط العائد على الأصول لكل الشركات التي تعمل في الصناعة (القطاع) لكل سنة. ولهذا المقياس

إنتقاد، يتمثل في أنه يأخذ في الحسبان جوانب جوهرية أخرى للشركة عند قياس القدرة الإدارية للمديرين مثل: حجم الشركة، والذي غالباً ما يخرج من نطاق سيطرة الإدارة. (٣) **درجة القدرة الإدارية Managerial Ability degree**، حيث اعتمدت دراسة (Demerjian et al. (2012) على مقياس خاص لقياس القدرة الإدارية، يقوم على قياس مدى كفاءة المديرين في تحويل موارد الشركة المتاحة إلى أقصى إيرادات ممكنة (كفاءة استخدام الموارد المتاحة)، حيث تستخدم كل شركة مجموعة من الموارد (المدخلات) مثل الأصول الملموسة وغير الملموسة والعمالة وغيرها، وذلك لتوليد الإيرادات (المخرجات). ويسمى المقياس المستخدم في هذه الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis (DEA وهو أحد أساليب تقييم الأداء التي تستند إلى المقارنة بالأفضل في المجال (القطاع/الصناعة) باستخدام أسلوب البرمجة الخطية. ويتكون من خطوتين، الأولى، يتم تقدير كفاءة الشركة داخل صناعة معينة عن طريق مقارنة المبيعات (المخرجات) المحققة للشركة بالموارد (المدخلات) التي استخدمت في توليد هذه المبيعات. والخطوة الثانية، يتم استبعاد خصائص الشركة من الخطوة السابقة (والتي تتمثل في: حجم الشركة، وعمر الشركة، والحصة السوقية، والتدفقات النقدية الحرة الموجبة، وأرباح فرق تحويل العملات) من خلال معادلة انحدار Tobit، ويكون متبقي المعادلة هي القدرة الإدارية للمديرين.

ويستنتج الباحث مما سبق، أن المقياسين الأول والثاني هي مقاييس غير دقيقة، ويعد المقياس الثالث الذي قدمته دراسة (Demerjian et al. (2012) هو الأفضل – من وجهة نظر الباحث – حيث يتميز بقدرته على فصل وعزل تأثير العنصر الإداري عن خصائص وأداء الشركة، فضلاً عن تناوله من قبل العديد من الدراسات عند قياس القدرة الإدارية، بحيث أصبح هو المستخدم في معظم الدراسات التي تناولت القدرة الإدارية، وذلك بعد أن أعطى نتائج أفضل بكثير من المقاييس الأخرى لقياس القدرة الإدارية.

٤/٣/٢ أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

تعتبر قضية مدى تأثير درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية قضية جدلية، حيث توجد وجهتين نظر في هذه الإشكالية، يرى أنصار وجهة النظر الأولى، أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة لديهم القدرة على تحسين مختلف أداء الشركة ومنها عملية إعداد التقارير المالية. وتعتمد وجهة النظر في ذلك على نظرية التعاقد الفعال Efficient Contracting والتي تعني أن المديرين التنفيذيين أصحاب القدرة الإدارية المرتفعة هم الأقدر على تحسين جميع جوانب أداء الشركة (عبدالمجيد، ٢٠٢١؛ Choi et al., 2015) ولديهم دراية واسعة ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة والظروف التي تعمل فيها، ولديهم القدرة على جمع المعلومات التي تساعدهم على وضع تقديرات وتنبؤات مستقبلية أكثر دقة ومصداقية من المديرين التنفيذيين الأقل قدرة إدارية، وبالتالي لهم أثر موجب على إفصاحات التقارير المالية، ومن ثم ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في تلك التقارير (Baik et al., 2020).

فضلاً عن ذلك، فإن المديرين التنفيذيين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة لديهم مرونة مرتفعة في استخدام وتطبيق معايير المحاسبة وإختيار أفضل السياسات والبدائل المحاسبية التي ستؤدي إلى مزيد من دقة وملائمة المعلومات عند إعداد التقارير المالية، والتي ستؤثر في النهاية على مستخدمي التقارير المالية (Demerjian et al., 2013)، وبالتالي توصلت العديد من الدراسات التي تبنت وجهة النظر تلك إلى وجود تأثير موجب للقدرة الإدارية على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

على النقيض مما سبق، توصل أنصار وجهة النظر الثانية إلى رأى عكسي، حيث أشار العديد من الباحثين إلى أن ارتفاع القدرة الإدارية يتيح لهم قدرة ومرونة أعلى في إختيار السياسات المحاسبية بما يحقق مصلحتهم الشخصية أو الإنتهازية على حساب مصلحة المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى (Yung & Chen, 2018; Graham et al., 2013) وتعتمد وجهة النظر في ذلك على نظرية "الترجيب

الإداري "Rent Extraction" أو تعظيم المنفعة، وذلك من خلال انخفاض جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عن طريق عدم دقة رقم الأرباح، وذلك للتشويش أو التستر على الأداء الحقيقي السيئ للشركة (Baik et al., 2018)، ومن ثم يوجد تأثير سالب للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. في السياق ذاته، يتمثل هدف المديرين التنفيذيين الرئيس في العمل على تعظيم قيمة الشركة ومن ثم زيادة ثروة حملة الأسهم، ولكن بسبب وجود تعارض للمصالح بين حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل)، أصبح هناك دوافع إنتهازية لدى المديرين في تعظيم مصالحهم ومنفعتهم الشخصية حتى لو على حساب حملة الأسهم والإضرار بثروتهم. حيث أشارت دراسة (Khurana et al. (2018 إلى أنه قد يقوم المديرون بأنشطة مكلفة تهدف إلى إخفاء المنافع الشخصية لهم من خلال إصدار تقارير مالية ذات محتوى معلوماتي منخفضة الجودة؛ مما تسهل من التربح الإداري والمعروف بإسم السلوك الإنتهازى (Opportunistic behavior).

لذا، فإن السلطة التقديرية التي تُمنح للمديرين التنفيذيين عند تحديد محتوى وتفاصيل ما يفصح عنه بالتقارير المالية، فضلاً عن المرونة والحرية والحكم الشخصي التي منحتها المعايير المحاسبية للمديرين عند إختيار السياسات وطرق العرض المستخدمة، وكذلك تغير السياسات المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس المحاسبي، يدفع المديرين إلى إستغلال ذلك بطريقة إنتهازية من خلال الإفصاح عن الأداء الجيد فقط دون الأداء السيئ، أو إتباع وسائل تحد من تأثير الأداء السيئ على مكافاتهم وإمتيازاتهم، من خلال تلاعبهم في رقم الأرباح الظاهر بالقوائم المالية.

٣. عرض وتحليل الدراسات السابقة:

تعتبر حالة عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحملة الأسهم من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام العديد الباحثين، ففي ظل نظرية الوكالة والتي أوضحت الإشكالية والتعارض بين مصالح المديرين وحملة الأسهم، يمكن القول أن المديرين، وفي ظل أفضلية المعلومات التي يمتلكونها، يسعون لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب مصالح حملة الأسهم (Jensen & Meckling, 1976). هذا، وقد توصلت

العديد من الدراسات إلى أن توفير مزيد من الدقة في رقم الأرباح الظاهر بالقوائم المالية، جنباً إلى جنب مع توفير مزيد من الإفصاح الجيد والملائم بالتقارير المالية، يساهمان معاً في تقليص الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بعضهم البعض، وبينهم وبين الإدارة ويحسن من جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية (Baik et al., 2018).

هذا، ويقوم الباحث بمناقشة وتحليل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لتحديد مدى مساهمتها في توصيف متغيرات مشكلة الدراسة وتقييم أثارها، لتحديد طبيعة واتجاه العلاقات الممكنة بين هذه المتغيرات. وعليه، فيما يلي عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، ثم بيان تحليلها.

هدفت دراسة **Baik et al. (2011)** إلى فحص العلاقة بين درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وتحسين البيئة المعلوماتية للشركات. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية مكونة من ١٥٩٤ شركة، بإجمالي مشاهدات بلغت ١٤٣١٥ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرة المرتفعة يقوموا بتحسين البيئة المعلوماتية للشركة، من خلال زيادة تدفق المعلومات المتاحة عن الشركة إلى أسواق رأس المال، كما أنها تضيف مصداقية إلى توقعات الإدارة، وأن السمات الشخصية للمدير التنفيذي ترتبط بإفصاحات ذات أهمية في أسواق المال.

كما تناولت دراسة **Baik et al. (2018)** فحص العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة بيئة معلومات الشركة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية مكونة من ١٥٢٠٧ مشاهدة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة موجبة بين القدرة الإدارية وجودة بيئة المعلومات للشركة، وبصفة عامة، أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات المرتفعة يعززون بيئة معلومات الشركات، ويعملون على تحقيق الإفصاح الشامل في التقارير المالية، وينظر إليهم من قبل أصحاب المصالح على أنهم بمثابة شهادة جودة في بيئة معلومات الشركة، لأنهم يعملوا على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ويخفضوا من مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

هذا، وقد قامت دراسة **عبدالمجيد (٢٠٢١)** بقياس أثر القدرة الإدارية على جودة الإفصاح المحاسبي، بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودية. تم الإستعانة بعينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨، لعدد ١٢٩ شركة بإجمالي مشاهدات ١٣٣٨ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة موجبة معنوية لارتفاع القدرة الإدارية مع جودة التقارير المالية، فضلاً عن أنه توجد علاقة موجبة غير معنوية بين القدرة الإدارية وعدم تماثل المعلومات.

تناولت دراسة **Baik et al. (2012)** فحص العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح، وذلك على عينة من الشركات في ٤٤ دولة خلال الفترة من سنة ١٩٩٨ إلى سنة ٢٠٠٨. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ارتفاع القدرة الإدارية لدى المديرين تؤدي إلى زيادة ممارسات تمهيد الدخل الأمر الذي سيقود في النهاية إلى انخفاض جودة الأرباح، فضلاً عن ذلك، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن قوة نظام حماية المستثمرين داخل الدولة يمكنه أن يخفض ويحد من الأثر السالب للقدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية.

كما قامت دراسة **Demerjian et al. (2013)** بالتحقيق في مدى تأثير القدرة الإدارية على التنشوية المتعمد للبيانات والقوائم المالية وذلك من خلال تمهيد الدخل وإدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية. تم إختيار عينة من ٨٥٥٢٣ مشاهدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى المديرين التنفيذيين ذوي القدرات المرتفعة يقومون بممارسات تمهيد الدخل بطريقة لا تؤثر سلباً على الأرباح المستقبلية للشركة، على عكس المديرين التنفيذيين ذوي القدرات المنخفضة، المديرين التنفيذيين ذوي القدرات المرتفعة يقومون بممارسات إدارة الأرباح في حالة ضعف إجراءات الرقابة ونظام الحوكمة، وذلك بما يحقق أهداف ومكاسب شخصية إنتهازية.

هذا، وقد تناولت دراسة **إبراهيم (٢٠١٧)** فحص تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة الأرباح المحاسبية لعينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق

المالية المصرية، وتمثلت مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية في كل من إدارة الأرباح وتمهيد الدخل. قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المسجلة بسوق الوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٣، لعدد ١٢٩ شركة بإجمالي مشاهدات ٢٥٥ مشاهدة. وتوصل الدراسة الى عدة نتائج لعل أهمها أن هناك علاقة ارتباط موجبة جوهرية بين القدرة الإدارية (معبراً عنها بمقياس درجة القدرة الإدارية) وأنشطة تمهيد الدخل المحاسبي، مما ينعكس على انخفاض جودة الأرباح المحاسبية.

من جانبهم، قامت دراسة **Baik et al. (2020)** بفحص ما إذا كانت درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين ترتبط بممارسات تمهيد الدخل، وما إذا كان تمهيد الدخل المرتبط بالقدرة الإدارية يحسن من معلوماتية الأرباح وأسعار الأسهم والأداء في المستقبل. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية، بلغ عدد المشاهدات ٤٣٣٢٢ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١١. وأسفرت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير موجب لدرجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على ممارسات تمهيد الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة يتحسن لديهم المحتوى المعلوماتي لجودة لأرباح المحاسبية وينعكس ذلك على أسعار الأسهم نتيجة لهذه الممارسات، بما يؤثر في النهاية على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين، وبصفة عامة، تنتظر هذه الدراسة إلى أن ممارسات تمهيد الدخل على أنها تعالج مشكلة عدم تماثل المعلومات، وأن لها فوائد تتمثل في ارتفاع جودة المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم؛ وبالتالي تساعد المستثمرين، وأيضاً ترى أن من محددات تلك الممارسات القدرة الإدارية.

كما تناولت دراسة **Demerjian et al. (2020)** التحقق من قيام المديرين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة بإجراء ممارسات تمهيد الدخل بشكل متعمد، والتي تمثل أحد أشكال إدارة الأرباح. وكذلك النقصي عما إذا كانت المنافع المحققة من القيام بممارسات تمهيد الدخل تكون في صالح حملة الأسهم والأداء المستقبلي للشركة أم يكون في صالح المديرين فقط. وذلك تطبيقاً على عينة من الشركات الأمريكية، وقد تم

التطبيق على عينة مكونة من ١٣١٥٣ مشاهدة لعدد ٣٥٢٣ شركة أمريكية من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٣. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير موجبة لدرجة لقدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل، حيث أن المديرين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة يقومون باستراتيجيات تمهيد الدخل عن عمد بشكل أكثر فعالية، وأن هذه الممارسات قد ساهمت في تحسن جودة المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية، وأن ممارسات تمهيد الدخل ترتبط بحوافز المديرين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة وذلك لتحقيق إستفادة لجميع حملة الأسهم (بمعنى قيامهم بتلك الممارسات بشكل استباقي لتجنب انتهاكات عقود الديون، أو تلبية معايير محددة للأرباح) أو لتحقيق استفادة للمديرين أنفسهم أو كليهما، فضلاً عن وجود بعض الأدلة على انخفاض التكاليف المترتبة على قيام المديرين ذوي القدرة الإدارية المرتفعة بممارسات تمهيد الدخل المحاسبي على أصول الشركات (مثل: انخفاض التقلبات التي تؤثر على انخفاض معدل العائد على الأصول في المستقبل)، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة.

وأخيراً، استهدفت دراسة عيسى وحشاد (٢٠٢١) قياس أثر القدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل، وكذلك أثارها على المحتوى الإعلامي لتلك الممارسات في بيئة الأعمال المصرية. ولقد تناولت الدراسة المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل من منظورين، يتمثل الأول في مدى مساهمة تلك الممارسات في تحسين القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ويتمثل الثاني في فحص المعلومات المحاسبية المستقبلية المنعكسة في أسعار الأسهم الحالية. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة، قام الباحثان بفحص عينة مكونة من ٦٢ شركة غير مالية مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بإجمالي مشاهدات ٣١٠ مشاهدة. واستنتجت الدراسة أن هناك تأثير موجب معنوي لدرجة القدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل، وأنه يوجد تأثير موجب معنوي لدرجة القدرة الإدارية على المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل من منظور القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، في حين لا يوجد تأثير معنوي لدرجة القدرة الإدارية على

المحتوى الإعلامي للأرباح من منظور المعلومات المحاسبية المستقبلية المنعكسة في أسعار الأسهم الحالية.

٤. تحليل الدراسات السابقة:

تناولت دراسة كل من: (عبدالمجيد، ٢٠٢١؛ Baik et al., 2011; Baik et al., 2018) فحص مدى وجود تأثير أو علاقة بين القدرة الإدارية وبيئة المعلومات وحالة عدم تماثل المعلومات وجودة الإفصاح المحاسبي للشركات. وقد توصلت دراستي (Baik et al. (2018) and Baik et al. (2011) إلى وجود تأثير موجب معنوي بين درجة القدرة الإدارية وبيئة المعلومات للشركات؛ حيث أن المديرين التنفيذيين ذوي القدرات المرتفعة يعملوا على تحسين البيئة المعلوماتية من خلال زيادة تدفق المعلومات المتاحة عن الشركة إلى أسواق رأس المال، ويعملوا على تحقيق الإفصاح الشامل في التقارير المالية، وينظر إليهم من قبل أصحاب المصالح بأنهم ضمان لجودة بيئة معلومات الشركة وأنها تضيف مصداقية إلى توقعات الإدارة، فضلاً عن أنهم يعملوا على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. وإستخلصت دراسة عبدالمجيد (٢٠٢١) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين القدرة الإدارية وجودة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. في حين توجد علاقة سالبة بين القدرة الإدارية وحالة عدم تماثل المعلومات وهو ما أشار إليه عبدالمجيد (٢٠٢١) and Baik et al. (2018).

بناءً على ما سبق، ووفقاً لنتائج الدراسات السابقة، تسود نظرية "التعاقد الفعال" ، أكثر من نظرية "التربح الإداري" أو تعظيم المنفعة للمديرين التنفيذيين في هذه العلاقة، حيث كلما ارتفعت القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، أدى ذلك إلى تحسين البيئة المعلوماتية للشركة، ومن ثم تعزيز جودة الإفصاحات.

كما تناولت دراسة كل من: (عيسى وحشاد، ٢٠٢١؛ إبراهيم، ٢٠١٧؛ Baik et al., 2012; Demerjian et al., 2013; Baik et al., 2020; Demerjian et al., 2020)، التحقق من مدى تأثير القدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل (جودة الأرباح المحاسبية). وتوصلت نتائج تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط

وتأثير موجبة معنوية لدرجة القدرة الإدارية على مستوى أنشطة وممارسات تمهيد الدخل، ولكن تباينت أثارها، ففي حين أكدت دراسة إبراهيم (٢٠١٧) ودراسة Baik et al. (2012) إلى أن هذه العلاقة سالبة، بمعنى إنها تخفض من جودة الأرباح المحاسبية، أشارت دراسة Demerjian et al.(2013) إلى أن هذه العلاقة لا تؤثر سلباً على الأرباح المستقبلية للشركة، وكذلك دراسة عيسى وحشاد (٢٠٢١) والتي توصلت إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لهذه العلاقة على المحتوى الإعلامي للأرباح من منظور المعلومات المحاسبية المستقبلية المنعكسة في أسعار الأسهم الحالية. وفي المقابل، ترى دراسة Baik et al. (2020) ودراسة Demerjian et al. (2020) أن هذه العلاقة تحسن بشكل إيجابي المحتوى المعلوماتي لجودة الأرباح المحاسبية، بما ينعكس ذلك على أسعار الأسهم نتيجة هذه الممارسات، بما يؤثر في النهاية على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى أن ممارسات تمهيد الدخل تعالج مشكلة عدم تماثل المعلومات. كما أضافت دراسة Demerjian et al. (2020) أنها تحسن أيضاً من الأداء التشغيلي وتخفيض من التكاليف.

بناءً على ما سبق، فقد اتفقت الدراسات السابقة ذكرها على وجود تأثير موجب معنوي لدرجة القدرة الإدارية على ممارسات تمهيد الدخل. وبالرغم من ذلك، إلا أن تأثير تلك العلاقة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية متباين ومتعارض في بعض الأحيان، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود تأثير سالب، والبعض الآخر يرى أنه لا يوجد تأثير، في حين أشار البعض إلى وجود تأثير موجب. مما يدل على إختلاف توجهات وأهداف المديرين التنفيذيين من إتباعهم لتلك الممارسات، وذلك تبعاً لدرجة قدراتهم.

٥. خلاصة البحث ونتائجه:

تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث، في عرض الأدبيات السابقة في مجال العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسات تمهيد الدخل، وأثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتحليل تلك الدراسات، في محاولة لاستخلاص

الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث ثم استخلاص الفجوات البحثية بها. وتحقيقاً لأهداف البحث، قام الباحث بتوضيح متغيرات البحث الثلاثة من حيث الأهمية والمفهوم وغيرها، ثم قام الباحث بعرض الدراسات السابقة ذات الصلة في مجال هذه العلاقة.

هذا، وقد أسفر التحليل الذي قام به الباحث، إلى وجود اهتمام من قبل الدراسات السابقة لاختبار العلاقة سائلة الذكر في الأسواق المالية بصفة عامة، والأسواق الناشئة ومنها سوق الأوراق المالية المصرية بصفة خاصة، وفيما يتعلق بنتائج مجموعة الدراسات التي تناولت مدى وجود تأثير أو علاقة بين القدرة الإدارية وبيئة المعلومات وحالة عدم تماثل المعلومات وجودة الإفصاح المحاسبي. فقد توصلت إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين القدرة الإدارية وبيئة المعلومات ومستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات، في حين توجد علاقة سالبة معنوية بين القدرة الإدارية وحالة عدم تماثل المعلومات، وتؤيد تلك النتيجة إتباع المديرين التنفيذيين نظرية التعاقد الفعال أكثر من نظرية التربح الإداري.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل (جودة الأرباح المحاسبية)، فقد توصلت إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير موجبة معنوية لدرجة القدرة الإدارية على مستوى أنشطة وممارسات تمهيد الدخل، ولكن تباينت أثارها على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير سالب على جودة الأرباح المحاسبية، وتوصل البعض الآخر إلى أن هذه العلاقة لا تؤثر سلباً على الأرباح المستقبلية للشركة، ولا يوجد تأثير معنوي لهذه العلاقة على المحتوى الإعلامي للأرباح من منظور المعلومات المحاسبية المستقبلية المنعكسة في أسعار الأسهم الحالية. والبعض الآخر من الدراسات توصل إلى أن هذه العلاقة تُحسن بشكل إيجابي المحتوى المعلوماتي لجودة الأرباح المحاسبية وينعكس ذلك على أسعار الأسهم نتيجة لهذه الممارسات، بما يؤثر في النهاية على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى أن ممارسات تمهيد الدخل تعالج مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما أنها تحسن من الأداء التشغيلي وتخفف من

التكاليف، مما ينعكس بالإيجاب على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. ويعتقد الباحث أن اختلاف تأثير العلاقة بين درجة القدرة الإدارية وممارسات تمهيد الدخل على جودة المحتوى المعلوماتي؛ ترجع إلى اختلاف توجهات وأهداف وقدرات المديرين التنفيذيين من إتباعهم لممارسات تمهيد الدخل. لذا، يرى الباحث أنه من الملائم اختبار تلك العلاقات بالتطبيق على البورصة المصرية، لبيان مدى اتفاقها أو اختلافها مع نتائج الدراسات السابقة.

هذا، ويوصى الباحث بضرورة أن يتم توعية المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، بالتضليل المالي الذي قد يُمارس من قبل مديري بعض الشركات في أسواق الأوراق المالية، وذلك من خلال إرشادهم لبعض الأساليب الإحصائية التي تمكنهم من معرفة أرقام الأرباح الممهدة، والتي تساعدهم على تقييم الأداء الفعلي للشركة، ومن ثم إتخاذ القرار الاستثماري الملائم. فضلاً عن ذلك، يجب على الهيئات التنظيمية والهيئات الرقابية المعنية بأسواق الأوراق المالية تفعيل دورها في مجال تنظيم متطلبات وإجراءات القياس والإفصاح، وتعزيز عملية الرقابة على إفصاحات الشركات، من خلال سياسات محاسبية مفعلة، ورصد تلاعبات المديرين في تلك الإفصاحات، بما تمنع أو تحد من الدوافع الإنتهازية للإدارة، مما يعزز من مستوى كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية المصرية.

٦. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، ايهاب عبدالفتاح. (٢٠١٧). قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الاعمال المصرية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- الصباغ، أحمد عبده. (٢٠١٩). أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد (٤)، ٥٣-١.
- زين الدين، على نبوى على؛ أبو الوفا، ناصر محمد أنور؛ حسين، حاتم بدر محمود. (٢٠٢١). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (٣٥)، العدد (١)، ٣٠٦-٢٥٩.

- شعيب، عيد فتحى شعبان. (٢٠١٩). إطار مقترح لقياس أثر خصائص الشركة على مقومات الإفصاح الاختياري، وانعكاس ذلك على تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية: دراسة تطبيقية مقارنة مع البورصات العربية والدولية. *رسالة دكتوراة غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.
- عبدالمجيد، حميده محمد. (٢٠٢١). قياس اثر القدرة الإدارية على جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات السعودية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٥)، العدد (١)، ٤١-١.
- عثمان، أبوالمجد مصطفى صالح. (٢٠١١). نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية. *رسالة دكتوراة غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
- عيسى، عارف محمود كامل؛ حشاد، طارق محمد عمر (٢٠٢١). قياس أثر القدرة الإدارية على المحتوى الإعلامي لممارسات تمهيد الدخل في بيئة الأعمال المصرية: دراسة عملية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، مجلد (٢)، العدد (٢)، الجزء (٢)، ٣١٧-٣٧٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Acharya, V. V., & Lambrecht, B. M. (2015). A theory of income smoothing when insiders know more than outsiders. *The Review of Financial Studies*, 28(9), 2534-2574.
- Al Shaar, I. M., Zalloum, N. O., Khattab, S. A., & Alfalah, T. F. (2022). Managerial Ability, Earnings Quality, and Future Performance. *Jordan Journal of Economic Sciences*, 9(2), 113-135.
- Albrecht, W. D., & Richardson, F. M. (1990). Income smoothing by economy sector. *Journal of Business Finance & Accounting*, 17(5), 713-730.
- Al-Qaisi, Khaldoun. (2011). The Effect of Smoothing on Stock Market Response. *International Journal of Humanities and Social Science*, 1(16), 57-91.
- Andreou, P. C., Karasamani, I., Louca, C., & Ehrlich, D. (2017). The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment. *Journal of Business Research*, 79, 107-122.

- Baik B., Brockman P. A., Farber D. B., & Lee S. (2018). Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4) 506–527.
- Baik, B. O. K., Farber, D. B. & Lee S.(Sunghan). (2011). CEO Ability and Management Earnings Forecasts. *Contemporary Accounting Research*, 28(5), 1645-1668.
- Baik, B., Choi, S., and Farber, D. B. (2020). Managerial ability and income smoothing. *The Accounting Review*, 95 (4): 1–22.
- Baik, B., Choi, S., Farber, D. B., & Zhang, J. (2012). Managerial ability and earnings quality: an international analysis. In *SOAR Seminar Series*, 1(1), 1-48.
- Beidleman, C. R. (1973). Income smoothing: The role of management. *The Accounting Review*, 48(4), 653-667.
- Bhutta I, A., Sheikh, M. F., Munir, A., Naz, A., & Saif, I. (2021). Managerial ability and firm performance: Evidence from an emerging market. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1879449.
- Bonsall, S. B., Holzman, E. R., & Miller, B. P. (2017). Managerial ability and credit risk assessment. *Management Science*, 63(5), 1425–1449.
- Chatjuthamard, P., Jiraporn, P., Tong, S., & Singh, M. (2016). Managerial talent and corporate social responsibility (CSR): How do talented managers view corporate social responsibility? *International Review of Finance*, 16(2), 265-276
- Chen, C., Kim, J. B., & Yao, L. (2017). Earnings smoothing: Does it exacerbate or constrain stock price crash risk?. *Journal of Corporate Finance*, 42, 36-54.
- Chen, F., Hope, O. K., Li, Q., & Wang, X. (2011). Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. *The accounting review*, 86(4), 1255-1288.
- Choi, T. H., & Pae, J. (2011). Business ethics and financial reporting quality: Evidence from Korea. *Journal of Business Ethics*, 103(3), 403-427.

- Choi, W., Han, S., Jung, S. H., & Kang, T. (2015). CEO's operating ability and the association between accruals and future cash flows. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(5-6), 619-634.
- Christensen, J. & Demski, J. (2003). *Accounting Theory (International Edition)*. U S.A.: McGraw - Hill. Co, Inc.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1996). Causes and consequences of earnings manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC. *Contemporary accounting research*, 13(1), 1-36.
- Dechow, P., & Schrand, C. (2004). *Earnings Quality*, the Research Foundation of CFA Institute. Charlottesville, Virginia.
- Dechow, P., W. Ge, and C. Schrand. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50,344– 401.
- Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. (2013). Managerial ability and earnings quality. *The Accounting Review*, 88 (2), 463-498.
- Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. *Management Science*, 58(7), 1229–1248.
- Demerjian, P., Lewis-Western, M., & McVay, S. (2020). How does intentional earnings smoothing vary with managerial ability?. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 35(2), 1-32.
- Dewi, K. & Mukhtaruddin & Agung Iqbal (2018). Income smoothing and market performance: Empirical study on manufacturing companies listed in Indonesia stock exchange. *Investment Management and Financial Innovations*, 5(1), 106-119.
- Eckel, N. (1981). The income smoothing hypothesis revisited. *Abacus*, 17(1), 28-40.

- Elrod, G. B. (2010). Is There Predictive Value In The Words Managers Use? A Key Word Analysis of the Annual Report's Management Discussion and Analysis. A Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy, The University of Texas at Arlington.
- Faello, J. (2012). Is Strong Corporate Governance Associated With Informative Income Smoothing? A Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration, Mississippi State University.
- Firmansyah, A. & Herawaty, V. (2019). Do Artificial and Real Income Smoothing Increase Earning Informativeness Equivalently in Indonesia?. South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, 18(5), 95-101.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., and Schipper, K. (2004). Costs of equity and earnings attributes. The Accounting Review, 79(4), 967-1010.
- Gan, H. (2019). Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. Review of Quantitative Finance and Accounting, 52(4), 1085-1118.
- Garizi, A., Homayoun, A., & Firouzi, B. (2011). The impact of income smoothing on companies abnormal return. Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 5(9), 245-251.
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Puri, M. (2013). Managerial attitudes and corporate actions. Journal of Financial Economics, 109(1), 103-121.
- Haji-Abdullah, N. M., & Wan-Hussin, W. N. (2009). Audit committee attributes, financial distress and the quality of financial reporting in Malaysia (https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1500134)
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. Academy of Management Review, 9 (2), 193-206.

- Harnovinsah & Indriani, P. (2015). The Market Reaction and Income Smoothing: A Case Study on Listed Company in LQ 45 Indonesian Stock Exchange. *Research Journal of Finance and Accounting* 6(8), 1-10.
- Hidayat, B. A., Sinoeraya, K. E., & Widyaningsih, R. (2016). The Effect of Reported Comprehensive Income. Firm Size, Profitability, and Leverage on Income Smoothing. Retrieved from: <http://ssrn.com/abstract=2731472>.
- Houcine, A. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate investment efficiency: Evidence from the Tunisian stock market. *Research in International Business and Finance*, 42, 321-337.
- Jensen, M. C. (1976). Meckling. WH 1976. Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs, and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
- Khurana, I. K., Pereira, R., & Zhang, E. (2018). Is real earnings smoothing harmful? Evidence from firm-specific stock price crash risk. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 558-587
- Lo, K., & Lys, T. Z. (2000). Bridging the gap between value relevance and information content. *Sauder School of Business, Working Paper*. 1-42.
- Luo, Y. & Zhou, L. (2017), "Managerial ability, tone of earnings announcements, and market reaction", *Asian Review of Accounting*, 25 (4), 454-471.
- Martinez, A. L., & Castro, M. A. R. (2011). The smoothing hypothesis, stock returns and risk in Brazil. *BAR-Brazilian Administration Review*, 8(1), 1-20.
- Mathews, M. R., & Perera, M. H. B. (1996). *Accounting theory & development*. Champan & Hall. Boundary Rows, London.
- Mulford, W. C. & Eugene C. E. (2002). *The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices*, John Wiley & Sons. Inc., New York.

- Obaidat, A. N. (2017). Income Smoothing Behavior at the Times of Political Crises. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(2), 1-13.
- Rahman, M. T., Nielsen, R., Khan, M. A., & Ankamah-Yeboah, I. (2020). Impact of management practices and managerial ability on the financial performance of aquaculture farms in Bangladesh. *Aquaculture Economics & Management*, 24(1), 79-101.
- Ressas, M. S. & Hussainey, K. (2014). Does financial crisis affect financial reporting of good news and bad news? *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 10, 410-429.
- Reza, P. & Mortrza, Ch. (2014). Effects of Earning Smoothing Incentives on Unexpected Returns, Compared to Unexpected Earning Response Coefficient. *Financial Accounting, Spring*, 6(21), 83-109.
- Ross, J. F. (2016). The information content of accounting reports: An information theory perspective. *Information*, 7(3), 48.
- Roychowdhury, S., Shroff, N., & Verdi, R. S. (2019). The effects of financial reporting and disclosure on corporate investment: A review. *Journal of Accounting and Economics*, 68(2-3), 101246.
- Shabani, N. A., & Sofian, S. (2018). Earnings smoothing as information signaling or garbling: A review of literature. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 10(1), 131-142.
- Yung, K., & Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 51(4), 1005-1032.
- Zhong, Y., Li, W., & Li, Y. (2021). Discretionary income smoothing and crash risk: evidence from China. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 28(3), 311-333.